الأمم المتحدة

A/C.6/73/SR.19

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والسبعون

Distr.: General
22 January 2019
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة التاسعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد لونا (نائب الرئيس) . . . . . (البرازيل)

المحتويات

البند ٨١ من جدول الأعمال: برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه (*تابع*)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد بيانغ (غابون)، تولى السيد لونا (البرازيل)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥.

البند ٨١ من جدول الأعمال: برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه *(تابع)* (A/73/415)

١ - **السيدة أونانغا** (غابون): قالت إن جميع الجهود الرامية إلى تعزيز سيادة القانون يجب أن توافق الحاجة إلى تعزيز ونشر القانون الدولي من خلال التدريب. وأعربت في هذا الصدد عن ثناء وفد بلدها على الجهود التي تبذلها شعبة التدوين وأكاديمية القانون الدولي بلاهاي ابتغاء بناء القدرات في البلدان النامية من خلال أنشطة التدريب والتثقيف، بما في ذلك برامج الزمالات، التي يستفيد منها عدد كبير من الدبلوماسيين وطلاب الجامعات وممارسي المهن القانونية في كل عام.

٢ - وقالت إن الطلب كبير على حجز المقاعد في ما تنظمه الأمم المتحدة من دورات دراسية إقليمية في مجال القانون الدولي، وأعربت عن سرور وفد بلدها لتمكُّن ٢٩ من مقدمي الطلبات من المشاركة في الدورة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لأفريقيا التي عقدت في عام ٢٠١٨. وأعربت أيضا عن إشادة غابون بالجهود التي ظلت شعبة التدوين تبذلها بغية تطوير مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي على مر السنين، وعن ترحيب الوفد بصفة خاصة بمشروع البث الرقمي، الذي يمكن بفضله بث ملفات صوتية للمحاضرات بثا تدفقيا أو تنزيلها.

٣ - وأردفت قائلة إن من المهم أن تخصص الجمعية العامة الموارد اللازمة لضمان تعزيز أنشطة برنامج المساعدة والمحافظة عليه على المدى الطويل، نظرا لأهميته في تعزيز القانون الدولي وبناء القدرات في البلدان النامية.

٤ - **السيدة برامر** (جنوب أفريقيا): قالت إن برنامج المساعدة يقدم مساهمة معتبرة في تطوير القانون الدولي ونشره، وهو ما يعزز بالتالي سيادة القانون والسلام والأمن الدوليين.

٥ - وأعربت عن سرور وفد بلدها لأن المرشحين المختارين للمشاركة في برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي في عام ٢٠١٨ يمثلون رقعة جغرافية واسعة النطاق، ولأن التوازن بين الجنسين قد تحقق في صفوف المشاركين في البرنامج وفي الدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي.

٦ - وقالت أيضا إن مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية أداة قيِّمة بشكل خاص للبلدان النامية، لأنها تتيح الحصول على المعلومات والتدريب اللذين عادة ما يكونان بعيدين عن متناول مستخدميهما. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بالجهود المبذولة للتغلب على صعوبات الوصول إلى شبكة الإنترنت الذي لا يتسنى في بعض المواقع، ومنها مثلا الصعوبات المتعلقة بتحويل ملفات الفيديو إلى ملفات صوتية. ومع ذلك فإن توفير نسخ مطبوعة من النصوص لا يزال ضروريا للأشخاص الذين لا يتاح لهم الوصول إلى شبكة الإنترنت على نحو ملائم. وأعربت عن إشادة وفد بلدها بالجهود المبذولة لتسجيل ٥٠ محاضرة جديدة من سلسلة المحاضرات ولإجراء جلسات تسجيل للمحاضرات خارج المقر، بما يزيد توسيع نطاق التمثيل الجغرافي واللغوي في المحاضرات. وقالت إن وفد بلدها يرى، في ضوء العمل الجدير بالثناء الذي ينفذ من خلال برنامج المساعدة، أنه ينبغي تخصيص تمويل كاف للبرنامج من الميزانية العادية للأمم المتحدة.

٧ - **السيدة شي** ووهونغ (الصين): قالت إن برنامج المساعدة قدم منذ إنشائه دعما هاما لتدريس القانون الدولي ودراسته وتطبيقه، كما اضطلع بدور حاسم في بناء القدرات، لا سيما في البلدان النامية. وأعربت، في هذا الصدد، عن سرور وفد بلدها بأن يلاحظ أن برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي قدم في عام ٢٠١٨ تدريبا شاملا لمهنيين من عدد يفوق العشرين من البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الناشئة. وأعربت أيضا عن تقدير الوفد تنظيمَ الدورات الدراسية الإقليمية لأفريقيا ولآسيا والمحيط الهادئ ولأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في السنة الماضية، علاوة على ما تحقق من توازن بين الجنسين في صفوف المشاركين في هذه الدورات الدراسية. وقالت إن وفد بلدها يرحب بإثراء مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية، وأعربت عن أمله في أن يتاح دليل القانون الدولي، الذي نشر باللغتين الإنكليزية والفرنسية، بباقي اللغات الرسمية للأمم المتحدة عمَّا قريب.

٨ - ومضت تقول إن الصين تعطي أهمية كبيرة لتدريس القانون الدولي ودراسته وقد دأبت على دعم برنامج المساعدة، بوسائل منها إتاحة الدعم المالي لسنوات عديدة. ففي عام ٢٠١٨، ساهمت حكومتها بمبلغ ٢٠ ٠٠٠ دولار للدورتين الدراسيتين الإقليميتين

لأفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ. وساهمت الصين أيضا بشكل مباشر في بناء القدرات في مجال القانون الدولي في البلدان الآسيوية والأفريقية من خلال مشاريع تعاونية. وفي عام ٢٠١٨، أتاح البرنامج التدريبي الرابع للمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية التدريبَ لأكثر من ٤٠ مسؤولا قانونيا من آسيا وأفريقيا.

٩ - واسترسلت قائلة إن الصين على استعداد للتعاون مع الأطراف الأخرى لمواصلة دعم برنامج المساعدة وللمساهمة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وتعزيز بناء القدرات في البلدان النامية.

١٠ - **السيدة مليكبكيان** (الاتحاد الروسي): قالت إن البرنامج أصبح، بفضل التمويل المقدم لبرنامج المساعدة من الميزانية العادية، برنامجا أكثر استقرارا. وقد تمكنت شعبة التدوين من الاستمرار في عقد الدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي، وإدارة برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، وتشغيل مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية، وهي أنشطة كادت، لولا جهود الشعبة، أن تُعلَّق بسبب نقص التبرعات. وقالت إنه ينبغي الإقرار بما يبذله موظفو شعبة التدوين من جهود للإبقاء على البرنامج وتطويره، وهو ما اعتبرته مهما لتعزيز سيادة القانون على المستوى الدولي.

١١ - **السيدة بيرس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن المعرفة بالقانون الدولي أساسية لتعزيز سيادة القانون على جميع المستويات. فبرنامج المساعدة ما زال يسهم إسهاما لا غنى عنه في تعليم الطلاب والممارسين في مجال القانون الدولي ويستحق الدعم القوي والمستمر. وقالت إن الولايات المتحدة، بصفتها عضوا في اللجنة الاستشارية المعنية ببرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه، مسرورة بالتقدم الملحوظ الذي أحرزه البرنامج في تحسين إمكانية الوصول إلى مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية وتأثيرها، وفي تعزيز تنوع المحاضرين المشاركين في سلسلة المحاضرات. وأعربت عن أمل وفد بلدها في أن يزيد مشروع البث الرقمي إمكانية الوصول إلى مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية في البلدان النامية. وأعربت أيضا عن ترحيب الوفد بنشر دليل القانون الدولي باللغة الفرنسية.

١٢ - وانتقلت للحديث عن كفاءة برنامج المساعدة، فقالت إن وفد بلدها يرحب بالجهود التي بذلت لإتاحة أكبر عدد ممكن من الزمالات قدر الإمكان، في حدود الموارد المتاحة، وذلك لاستيعاب أكبر عدد ممكن من الطلاب. وأعربت عن امتنان وفد بلدها للدول والمنظمات التي قدمت مساهمات عينية ومالية إلى تلك الدورات، وأشارت إلى الوفورات في التكاليف التي تحققت بفضل استضافة الدورات الدراسية الإقليمية في لجان الأمم المتحدة الإقليمية.

١٣ - وأكدت أن وفد بلدها يقدِّر السبل الابتكارية التي تمكنت من خلالها شعبة التدوين من مواصلة تنفيذ برامج هامة على الرغم من قلة الموارد، وأنه يشجع الشعبة على مواصلة جهودها المحمودة بهدف تأمين التبرعات للبرنامج. وختمت كلامها قائلة إنه لا شك أن أنشطة البرنامج قيِّمة وتستحق الدعم.

١٤ - **السيد غارسيا موريتان** (الأرجنتين): قال إن الأرجنتين، بوصفها عضوا في اللجنة الاستشارية، تعطي أهمية كبيرة لنشر القانون الدولي، ومن ثم لبرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي والدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي. وينبغي أن تكون أهداف برنامج المساعدة هي بناء القدرات في البلدان النامية، وإتاحة الوثائق باللغات الرسمية للأمم المتحدة، وتوفير وسائل فعالة للحصول على تلك الوثائق، لا سيما للأشخاص في البلدان النامية.

١٥ - وقال أيضا إن وفد بلده يرحب بالتقدم الذي أُحرز خلال العام الماضي فيما يتعلق بالدورات الدراسية الإقليمية، ومكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية، ومواصلة أنشطة النشر المكتبي التي استؤنفت في عام ٢٠١٧. وأعرب عن سرور الوفد أيضا لأن التمويل من الميزانية العادية قد مكَّن من تنفيذ جميع الأنشطة المقررة لعام ٢٠١٨. وقال إن وفد بلده يرى أن زمالة هاملتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في مجال قانون البحار ينبغي أن تموَّل من الميزانية العادية، كما أعرب عن الأسف لأن الرصيد الحالي للصندوق قد لا يكون كافيا لمنح زمالة بالشروط الاعتيادية في عام ٢٠١٩.

١٦ - **السيد غوروستيغي** (شيلي): قال إن برنامج المساعدة من أقوى الأدوات المتاحة لمنظومة الأمم المتحدة لتعزيز القانون الدولي، وهو أمر تؤيده شيلي تأييدا تاما، على اعتبار أن تحسين فهم واحترام القواعد والمبادئ التي تحكم المجتمع الدولي أمر أساسي لإقامة علاقات دولية قوية على المستويات الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف.

١٧ - وقال إن وفده يرحب على وجه الخصوص بزيادة التنوع الإقليمي واللغوي والجنساني في المحاضرات التي تنفذها في مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية، التي تشمل الآن محاضرات تلقيها نساء ناطقات بالإسبانية من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وبزيادة إمكانية الوصول إلى مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية، التي ترجع جزئيا إلى إكمال مشروع البث الصوتي الرقمي؛ وبتنظيم

ثلاث دورات دراسية إقليمية. وقال أيضا إن شيلي تشرفت بتعاونها في تنظيم الدورة الدراسية الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي عقدت في مقر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو في عام ٢٠١٨، وأعرب عن أمل بلده في أن تُعقَد الدورة فيه مرة أخرى في السنوات المقبلة، بالنظر إلى المزايا المرتبطة بعقد الدورات الدراسية في لجان الأمم المتحدة الإقليمية.

١٨ - **السيدة ريبيرا سانشيز** (السلفادور): قالت إن القانون الدولي يتغير باستمرار لتلبية متطلبات المجتمع الدولي الذي يشهد تطورا مستمرا، حيث أن هذا القانون يشمل الآن مواضيع جديدة مثل حماية البيئة وتنظيم هجرة اليد العاملة ومكافحة الاتجار بالمخدرات والإرهاب. ودراسة القانون الدولي ونشره وزيادة تفهمه أمور مهمة لتمكين الدول من الوفاء بالتزاماتها في هذه المجالات، كما أنها تعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسلام والأمن الدوليين. وقد قدم برنامج المساعدة إسهاما كبيرا على مر السنين في هذا الصدد.

١٩ - وأعربت عن سرور وفد بلدها لنجاح الدورة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي حضرها ٢٥ طالبا من ٢١ دولة، بمن فيهم ممثلٌ عن بلدها. وأعربت عن تقدير السلفادور البالغ لبرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، الذي يتيح فرصة لا تقدر بثمن لتعزيز قدرات البلدان النامية ويحدث أثرا تزايديا لأن القطاعات المهنية والأوساط الأكاديمية الوطنية تتناقل ما يُكتسب من معارف. ومن الضروري مواصلة إتاحة المطبوعات القانونية وتشغيل مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية، فهي مورد أساسي لنشر القانون الدولي، ولا سيما في البلدان التي لا تتاح فيها البرامج المتخصصة. وينبغي أن تظل زيادة تعزيز شتى مكونات برنامج المساعدة، التي تسهم مجتمعةً في تدريب المهنيين من شتى المناطق والنظم القانونية، أن تظل من الأولويات.

٢٠ - **السيد فينتاكبا لاميغا** (توغو): قال إن وفد بلده مسرور لأن برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي وثلاث دورات دراسية إقليمية قد أجريت في عام ٢٠١٨. وكانت توغو ممثلة في برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي والدورة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لأفريقيا. وأعرب عن استحسان وفد بلده لما اختير من مواضيع مشمولة ولوفرة النصوص القانونية المقدمة إلى المشاركين، كما أشار إلى أن الموارد المدرجة في الميزانية البرنامجية ستتيح التمويل لبرنامج الزمالات والدورات الإقليمية الدراسية الثلاث التي ستُجرى في عام ٢٠١٩. وقال أيضا إن وفد بلده يشجع شعبة التدوين على النظر في إمكانية زيادة عدد الزمالات الممولة من الميزانية العادية لكل من برنامج الزمالات والدورات الدراسية الإقليمية، وذلك في ضوء الطلب المتزايد باستمرار. وأكد أن توغو قد استفادت من برنامج المساعدة، ومن ثم فهي تؤيد بقوة أنشطته التي تسهم كثيرا في بناء قدرات من يشاركون فيه من الممارسين والمدربين ومسؤولي المنظمات الدولية والمستشارين القانونيين الحكوميين.

٢١ - وأردف قائلا إن وفد بلده يرحب بالتوجيهات التي قدمتها اللجنة الاستشارية منذ اعتماد قرار الجمعية العامة ١١٦/٧٠ في عام ٢٠١٥، ثم استدرك قائلا إن الوفد يود التأكيد على ضرورة ضمان التمويل الكافي لمواصلة تشغيل وتطوير برنامج المساعدة بعد عام ٢٠١٩، وذلك بإتاحة موارد كافية له في إطار الميزانية البرنامجية المقبلة.

٢٢ - **السيدة ساندي** (أوروغواي): قالت إن نشر القانون الدولي وتعليمه في جميع الدول أمر حاسم، لأن هذا القانون يشكل أساس العلاقات بين الدول وإطار التعاون والاتفاق وصون السلام والأمن. وقالت إن المعرفة بالقانون الدولي تساعد كذلك في تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي.

٢٣ - واسترسلت قائلة إن أوروغواي، بعد أن استضافت الدورة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠١٦، بوسعها أن تشهد على ما تتسم به الدورات الدراسية من جودة عالية وعلى مساهمتها في نشر القانون الدولي وتدوينه. وينبغي أن يستمر تنظيم هذه الدورات، بل وربما ينبغي تحسينها. ورأت في هذا الصدد أنه قد يكون من المفيد أن تقوَّى الروابط بين تلك الدورات والخبراء والأكاديميين ورابطات القانون الدولي والجامعات المحلية. وسيكون من المفيد أيضا زيادة عدد المشاركين بإتاحة عدد أكبر من الزمالات ومزيد من المقاعد لطالبي المشاركة المحليين. ذلك أنه لم يُقبل سوى ٢١ من أصل ٢٦٠ طلبا للمشاركة في برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي لعام ٢٠١٨. وبالمثل، فقد تقدم ١٠٢ مرشح بطلبات للمشاركة في الدورة الدراسية الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعام ٢٠١٨، ولم يشارك فيها فعليا إلا ٢٥ منهم، بما في ذلك ٥ مرشحين موَّلوا مشاركتهم من مالهم الخاص. بل لم يكن مضمونا أن يُقبل حتى هؤلاء المرشحون الذين موَّلوا مشاركتهم من مالهم الخاص لأن المقاعد كانت محدودة للغاية. وإن زيادة عدد المقاعد المتاحة سيحسن نوعية الدورات، إذ ستتيح فرصة أكبر لتبادل الآراء وستزيد نشر القانون الدولي.

٢٤ - وأردفت قائلة إن وفد بلدها يؤيد أيضا استمرار تشغيل وتحسين مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية، فهي مورد قيِّم جدا، لما تتيحه من تعليم عالي الجودة في مجال القانون الدولي لجمهور واسع النطاق بتكلفة منخفضة.

٢٥ - **السيد غيرتزي** (ناميبيا): قال إن دستور بلده ينص على أن الدولة ملزمة بالسعي إلى تعزيز احترام القانون الدولي والالتزامات التعاهدية في علاقاتها الدولية. وأكد أن زيادة تفهم القانون الدولي وتطبيقه ييِّسران صون السلام والأمن الدوليين، واعتبر ذلك شرطا أساسيا لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، من خلال تمكين الدول من أن تقيم مع بعضها بعضا علاقات قائمة على التساوي ومن أن تتصدى لما يواجهها من تحديات بالوسائل السلمية. وفي ضوء ذلك، فالتأكيد على فائدة برنامج المساعدة، ولا سيما للبلدان النامية، ليس بالأمر المبالغ فيه. وقال إن ناميبيا، بوصفها عضوا في الاتحاد الأفريقي، تلاحظ بارتياح أن ١٩١ طلبا من أصل ٢٦٠ طلبا للمشاركة في برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي الذي نُفذ في عام ٢٠١٨ قد وردت من دول أفريقية. ورأى في الأمر مؤشرا واضحا على القيمة التي تعطيها أفريقيا لبرنامج المساعدة، الذي أُنشئ، علاوة على ذلك، بفضل مبادرة قادتها غانا.

٢٦ - وأردف قائلا إن الجهود الوطنية والإقليمية والقارية الرامية إلى إنشاء وتعزيز برامج في مجال القانون الدولي تكتسي أهمية كذلك فيما يتعلق بتحقيق أهداف برنامج المساعدة. فعلى سبيل المثال، ساهم منتدى الاتحاد الأفريقي السنوي المعني بالقانون الدولي في تعجيل نشر وزيادة تفهم القانون الدولي في أفريقيا.

٢٧ - وقال إن عددا من المسؤولين الحكوميين وغيرهم من المهنيين الناميبيين قد استفادوا من المشاركة في الدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لأفريقيا وغيرها من المبادرات المنفذة في إطار برنامج المساعدة على مر السنين. وقد أسهم ما اكتسبوه من معرفة في تطبيق ناميبيا للقواعد العامة للقانون الدولي العام والاتفاقات الدولية الملزمة. ويواصل أيضا العديد من ممارسي المهن القانونية وطلاب الحقوق في بلده الاعتماد على المواد التي يسهل الحصول عليها من خلال مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية. وأعرب في هذا الصدد عن ترحيب وفد بلده بالزيادة الكبيرة في عدد وتنوع المحاضرات المتاحة على الموقع الشبكي للمكتبة. ورأى أنه ينبغي أن تنظر شعبة التدوين في جعل الحولية القانونية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي متاحة من خلال مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية. ذلك أن هذا الحولية تساعد في إذكاء الوعي بالقانون داخل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

٢٨ - **السيد تونيه** (تونغا): أعرب عن ترحيب وفد بلده بالجهود المبذولة حاليا في إطار برنامج المساعدة. وقال إن البرنامج يضطلع بدور هام في بناء وتعزيز فهم القانون الدولي في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد ساهمت شتى المبادرات المنفذة في إطاره مساهمة كبيرة في بناء قدرات المستشارين القانونيين في تونغا.

٢٩ - وقال أيضا إن وفد بلده يشجع اللجنة الاستشارية على تنظيم اجتماعاتها المقبلة بطريقة تضمن حسن توقيت توزيع التقرير السنوي للأمين العام.

٣٠ - وأعرب عن ثناء تونغا على مكتب الشؤون القانونية على جهوده الدؤوبة لدعم برنامج المساعدة، رغم موارده المحدودة. وأعرب أيضا عن ارتياح وفد بلده بشأن المبالغ المخصصة للبرنامج في ميزانية فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وقال إن الوفد يرحب بالدعم الذي قدمته تايلند ونيوزيلندا ووكالات الأمم المتحدة ومكاتبها الإقليمية للدورة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لآسيا والمحيط الهادئ التي عقدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، كما أعرب عن تقدير الوفد لسخاء الدول التي قدمت تبرعات لضمان استمرار وتعزيز برنامج المساعدة. وقال إن تونغا تشجع الدول على مواصلة دعم البرنامج، بوسائل تشمل المساهمات المالية.

٣١ - واسترسل مؤكدا أن برنامج المساعدة قد أُنشئ باعتباره وسيلة لتعزيز السلم والأمن الدوليين والنهوض بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، لكنه أساسا وسيلة لتعزيز فهم القانون الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بسيادة القانون على المستويين الدولي والوطني.

٣٢ - وقال إن تونغا، بوصفها دولة جزرية صغيرة نامية، لديها قدرة بشرية وتقنية ومالية محدودة. وعدم قدرتها على توظيف ممارسي المهن القانونية في مكتب النائب العام والوزارات الأخرى على أساس دائم يعني أن تقديم مساعدة كافية ومستدامة من خلال برنامج المساعدة أمر بالغ الأهمية لبناء قدرة البلد على معالجة القضايا القانونية الدولية والمشاركة بفعالية في المنتديات الدولية. أما التجربة المباشرة في المفاوضات الدولية فتتسم أيضا بأهمية كبيرة في بناء قدرات المستشارين القانونيين المتخصصين في القانون الدولي وفي ما يتصل به من عمليات. وأعرب في هذا الصدد عن امتنان وفد بلده لإيطاليا

لتمكينها ثلاث موظفات في الخدمة المدنية من الاستفادة من منح تدريب لمدة عام كامل في البعثة الدائمة لتونغا لدى الأمم المتحدة.

٣٣ - **السيد بوتو** (موناكو): قال إن برنامج المساعدة يسهم في تحقيق السلام والأمن الدوليين ويعزز التفاهم والعلاقات الودية والتعاون بين الدول. ومن الأهمية بمكان تحسين الوصول إلى الموارد القانونية من قبل البلدان النامية التي تكون فيها خدمات الإنترنت عالي السرعة محدودة في وقت تصبح فيه التكنولوجيات الجديدة، بما فيها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، جزءا متزايد الأهمية من الحياة اليومية. وقد قدمت منظمة الصليب الأحمر في موناكو الدعم لمبادرة من مبادرات الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لتطوير منصة للتعلم الإلكتروني تتضمن وحدات تتعلق بالقانون الدولي الإنساني ومعلومات عملية وتدريبا لغويا. وهو ما جعل المحتوى الذي تنشره اللجنة الدولية للصليب الأحمر متاحا للاطلاع عليه من خلال الموقع الإلكتروني لمنظمة الصليب الأحمر في موناكو.

٣٤ - وأضاف قائلا إنه ينبغي أن يتاح القانون الدولي للممارسين والطلاب بلغاتهم الأم. وعلى وجه الخصوص، ينبغي إتاحة المنشورات والحلقات الدراسية والدورات التدريبية باللغة الفرنسية، فهي خامس لغة يُتحدث بها على نطاق واسع في العالم. فوحدها التعددية اللغوية يمكنها أن تُتخذ وسيلة لإبراز التنوع الحقيقي للنظم القانونية وثراء الفكر القانوني وفقه القانون الدولي. وعلى سبيل المثال، أُنشئ معهد قانون البحار الاقتصادي في موناكو في عام ١٩٨٥ بهدف الجمع بين خبراء دوليين في مجال قانون البحار ونشر الأعمال ذات الصلة، بما في ذلك أطروحات الدكتوراه. وفي كل عام، ينشر المعهد حولية قانون البحار (*Annuaire du droit de la mer*) الذي يتضمن لمحة عامة عن التطورات الأخيرة في مجال القانون البحري وتحليلا معمَّقا للقضايا ذات الصلة.

٣٥ - وزاد قوله إن حكومة بلده تقدم، منذ عام ٢٠٠٣، تبرعات سنوية لزمالة هاملتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في مجال قانون البحار، كما تُمثَّل في لجنة اختيار المستفيدين من منح برنامج الزمالة هذا.

٣٦ - **السيد هورنا** (بيرو): قال إن حكومة بلده تقر بأهمية مواصلة تعزيز شتى عناصر برنامج المساعدة، ولذلك فهي ترحب بعدد من أنشطة التدريب التي نُظمت في عام ٢٠١٨، ومنها برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، الذي نُظم في لاهاي، والدورة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي عُقدت في سانتياغو. وقال إن حكومة بلده تؤيد أيضا عمل مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية وترحب بالتمثيل الجغرافي واللغوي والجنساني الأوسع نطاقا لما تنظمه المكتبة من محاضرات. وأعرب في هذا الصدد عن الرضى على زيارة فريق من مكتب الشؤون القانونية بيرو بغية تسجيل محاضرات ألقاها محاضرون بيروفيون. وتابع في السياق نفسه قائلا إنه ينبغي، توخيا للكفاءة، أن يأخذ برنامج المساعدة في الاعتبار الأنشطة التي تضطلع بها جمعيات فقهاء القانون لنشر القانون الدولي في مناطق كثيرة من العالم. وأثنى كذلك على مكتب الشؤون القانونية وشعبة التدوين على ما أنجزاه من عمل متعلق بإعداد المواد القانونية للنشر.

٣٧ - **السيد إسلام** (بنغلاديش): قال إن برنامج المساعدة يضطلع بدور حفَّاز في تعزيز قدرة البلدان النامية على تحقيق الأهداف والغايات ذات الصلة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وحث الأمانة العامة على إعطاء الأولوية، للمشاركين من أقل البلدان نموا وضمان أن تقدم الحلقات الدراسية والمحاضرات المقدمة عن طريق برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي للمشاركين معلومات عما يستجد من قضايا في القانون الدولي. وأكد أنه ينبغي إدراج ملاحظات واقتراحات المشاركين في تقارير الأمين العام عن البرنامج.

٣٨ - وأعرب عن تطلع حكومة بلده إلى عقد الدورة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لآسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠١٩ في بانكوك، وشكر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على تقديمها دعما عينيا لتلك الدورة. واعتبر ازدياد مشاركة النساء، اللاتي يمثلن أكثر من ٥٠ في المائة من المشاركين في برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي والدورات الدراسية الإقليمية في عام ٢٠١٨، مؤشرا جيدا جدا، وأكد أنه ينبغي تشجيع تلك المشاركة. بيد أنه أعرب عن قلقه من استمرار الانخفاض في عدد طلبات المشاركة في البرنامج المقدمة من بلدان آسيا والمحيط الهادئ. ورأى أنه ينبغي لشعبة التدوين أن تحدد الأسباب المحتملة لمثل هذا الانخفاض في مستويات المشاركة ومعالجتها.

٣٩ - وأعرب عن استصوابه استخدام أفرقة الأمم المتحدة القطرية التابعة لنشر المعلومات عن مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية ابتغاء الوصول إلى المتلقين في البلدان النامية. وأشاد بشعبة التدوين على استمرارها في أنشطة النشر المكتبي في عام ٢٠١٨ وعلى التزامها بمواصلة استكشاف سبل استدامة هذه الأنشطة في عام ٢٠١٩ وما بعده. وقال إنه ينبغي تخصيص التمويل اللازم لتلك المبادرة المفيدة من الميزانية العادية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. وشجع أيضا الدول

الأعضاء على تقديم تبرعات سخية لبرنامج المساعدة، بما يشمل زمالة هاملتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في مجال قانون البحار.

٤٠ - **السيد كنغ** (سنغافورة): قال إن حكومة بلده تنخرط بقوة في أهداف وغايات البرنامج وتتشرف بالعمل في إطار لجنته الاستشارية. وقال أيضا إن شعبة التدوين تقديم إسهامات كبرى في تعزيز القانون الدولي من خلال برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي ودوراتها الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي. ورأى أنه ينبغي أن تحافظ الشعبة على المعايير العالية لهذه البرامج وأن تضمن أن يكون المحاضرون المدعوون ممثلين لشتى المناطق الجغرافية والنظم القانونية الرئيسية في العالم.

٤١ - واستطرد قائلا إن مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية مورد لا يقدر بثمن. وأعرب عن تأييد سنغافورة لتوسيع نطاق سلسلة محاضرات المكتبة بإضافة محاضرات يلقيها فقهاء قانون دوليون شباب من المتميزين، بما في ذلك من منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وأثنى على شعبة التدوين لاستكمال مشروعها المتمثل في إتاحة جميع المحاضرات الملقاة في إطار سلسلة المحاضرات على شكل ملفات بث رقمي، مما يمكّن المستخدمين في المناطق التي لا تتاح فيها خدمات الإنترنت عالي السرعة من الوصول إلى هذا المحتوى بسهولة أكبر. وينبغي بذل جهد لتحديث أي روابط إلكترونية تتعلق بالمحتوى يمكن الوصول إليها بالمجان من خلال الموقع الشبكي للمكتبة، وهو ما من شأنه أن يساعد المستخدمين الذين لا يستطيعون الوصول إلى قواعد البيانات القانونية المؤدى عنها. ورأى أنه سيكون من المفيد أيضا إضافة محرك بحث إلى الموقع الشبكي الخاص بمكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية.

٤٢ - وقال إن حكومة بلده، من جانبها، تقدم دورات دراسية في مجال القانون الدولي للمشاركين من البلدان النامية من خلال برنامج سنغافورة للتعاون، ومنها الدورة الدراسية بشأن قانون البحار التي نُظمت في عام ٢٠١٨ والدورة الدراسية بشأن تسوية المنازعات الدولية التي نُظمت في عام ٢٠١٩.

٤٣ - **السيد عبد الله** (نيجيريا): قال إن تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه يسهم في زيادة فهم القضايا العالمية المعقدة. ولذلك، فإن حكومة بلده تؤيد التمويل الإضافي لبرنامج المساعدة المدرج في الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

٤٤ - وأشاد بمكتب الشؤون القانونية وشعبة التدوين على جهودهما الدؤوبة لتنفيذ برنامج المساعدة، الذي يفيد الطلاب والممارسين في مجال القانون الدولي في جميع أنحاء العالم. واعتبر أن الدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي، مثل تلك التي عقدت في أديس أبابا في عام ٢٠١٨، ومكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية تساهم في زيادة تفهم القانون الدولي. وينبغي للأمم المتحدة أن تشجع استخدام المكتبة ولشعبة التدوين أن تستكشف سبل مواصلة أنشطة النشر المكتبي التي استؤنفت في عام ٢٠١٧.

٤٥ - **السيد الأطلسي** (المغرب): قال إن برنامج المساعدة يكتسي أهمية بالغة في نشر القانون الدولي وأثنى على جميع الأطراف التي تساهم في تنفيذه، بما في ذلك شعبة التدوين وأكاديمية القانون الدولي بلاهاي والبلدان المضيفة للدورات الدراسية الإقليمية والمعهد الأفريقي للقانون الدولي. ورأى أنه ينبغي تخصيص أموال للإبقاء على البرنامج وتطويره من الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١. وينبغي توفير المزيد من التمويل من خلال الزمالات، كما ينبغي أن تزيد الدول تبرعاتها للبرنامج.

٤٦ - وقال إن شعبة التدوين، باستخدامها الموارد المخصصة في الميزانية البرنامجية، قد تمكنت من عقد جميع الدورات الدراسية الإقليمية الثلاث لمدة سنتين متتاليتين ونشر *أعمال لجنة القانون الدولي* (العدد التاسع)، *والحولية القانونية للأمم المتحدة* (لعام ٢٠١٣)، ودليل القانون الدولي باللغتين الإنكليزية والفرنسية. ويحتاج البرنامج إلى مواصلة تلبية الطلب المتزايد على دوراته الدراسية التدريبية، مع ضمان جعله مفتوحا في وجه الممارسين من مختلف المناطق والنظم القانونية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي بذل جهد لجعل المنشورات متاحة باللغات الرسمية الأخرى كذلك، ضمانا لنشر ما تحتوي عليه من معرفة قانونية على نطاق أوسع.

٤٧ - واختتم كلامه مقترحا استخدام استبيانات سنوية لتقييم ما إذا كان التدريب المقدم في إطار البرنامج يلبي الاحتياجات المعلنة للبلدان التي تتلقى التدريب ولإعداد عروض تدريبية مخصصة لكل منطقة على حدة.

٤٨ - **السيدة أسكدوم** (إثيوبيا): قالت إن برنامج المساعدة يساعد على نشر المعرفة بالقانون الدولي في جميع أنحاء العالم وضمان سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، ولا سيما من خلال دوراته الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي، ومكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية وبرامج الزمالات. وبالنظر إلى الأهمية التي

تولى حاليا لنشر القانون الدولي على نطاق أوسع، فإن البرنامج لديه القدرة على تعزيز تعددية الأطراف.

٤٩ - وأعربت عن امتنان حكومة بلدها لجميع أصحاب المصلحة المعنيين لدعمهم الدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لأفريقيا، التي عقدت بانتظام في أديس أبابا منذ عام ٢٠١١. ودعت جميع الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم لضمان استمرارية تلك الدورات.

٥٠ - **السيدة إيغيل** (الجزائر): قالت إن شعبة التدوين تستحق الثناء على ضمانها التشغيل الفعال لبرنامج المساعدة. وما فتئ البرنامج يحسن، منذ إنشائه، تعميق فهم القانون الدولي، بما يعزز السلام والأمن الدوليين وينهض بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول ويدعم سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي.

٥١ - وقالت أيضا إن الدور الذي يضطلع به البرنامج في نشر القانون الدولي، بوسائل منها بناء القدرات وتقاسم المعلومات على جميع المستويات، يساعد في ضمان الامتثال للقانون الدولي وتشكيل تطوره التدريجي وتدوينه. ويستفيد الممارسون، لا سيما الموجودون منهم في البلدان النامية، من فرص التدريب في مجال القانون الدولي الموسع نطاقها كثيرا والمقدمة من خلال الدورات الدراسية الإقليمية وبرنامج الزمالات، وهو ما يتيح لهؤلاء الممارسين فرصة التركيز على قضايا القانون الدولي التي تهتم بها مناطقهم اهتماما مشتركا. وقالت إن حكومة بلدها تؤيد اعتماد أماكن دائمة لعقد هذه الدورات. وينبغي الاستمرار في تخصيص التمويل لها ولمكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية من الميزانية العادية.

٥٢ - وأشادت بشعبة التدوين على التقدم المحرز في إعداد دليل القانون الدولي. وأعربت عن أملها في أن تخصص موارد لإتاحة الدليل بلغات غير الإنكليزية والفرنسية. واختتمت كلمتها قائلة إن تحقيق التعددية اللغوية يستلزم نشر المزيد من المواد باللغات الأخرى أيضا، ومنها اللغة العربية.

٥٣ - **السيدة بينو ريبيرو** (كوبا): قالت إن برنامج المساعدة يسهم إسهاما كبيرا في تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي ويعزز تعميق فهم القواعد الموضوعية للقانون الدولي، وهو أمر ضروري لتحسين الامتثال لهذه القواعد. ويسهم البرنامج أيضا في بناء السلام والأمن الدوليين وتعزيز العلاقات الودية والتعاون بين الدول. وقد ساعد في تعزيز المعرفة بالقانون الدولي وإشراك الدول في تطوير الصكوك القانونية المتعددة الأطراف. وقد استفاد الممارسون والأكاديميون والدبلوماسيون وغيرهم من الموظفين العموميين في البلدان النامية استفادة كبيرة من الدورات الدراسية الإقليمية وبرامج الزمالات والمنشورات ومكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية.

٥٤ - واستدركت قائلة إنه ينبغي إتاحة موارد بديلة للبلدان التي لا يتسنى فيها الوصول إلى خدمات الإنترنت بشكل موثوق به. وعلاوة على ذلك، لن يستطيع الناس في العديد من البلدان الصغيرة والنامية المشاركة في الدورات الدراسية والزمالات المقدمة من خلال البرنامج إلا إذا أُتيح ما يكفي من التمويل. وهذا هو حال بلدها، والسبب في ذلك يعود إلى الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية عليه منذ أكثر من ٥٠ عاما. ولذلك، فمن المهم تخصيص تمويل للأنشطة في إطار البرنامج من الميزانية العادية.

٥٥ - **السيد دوس سانتوس بيريرا** (تيمور - ليشتي): قال إن برنامج المساعدة يشكل حجر الزاوية في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز القانون الدولي، ومن ثم تعزيز السلم والأمن الدوليين والنهوض بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول. ومن المهم أيضا تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وهو أمر ضروري لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٥٦ - واستطرد قائلا إن الدورة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لآسيا والمحيط الهادئ إضافةٌ هامةٌ لما يتاح للناس في البلدان النامية مثل بلده من فرص التدريب في مجال القانون الدولي. ويستفيد المشاركون في هذه الدورة بشكل خاص من تدريب يقدمه فقهاء وممارسون مؤهلون تأهيلا عاليا بشأن مواضيع أساسية في القانون الدولي ومن فرصة التركيز على القضايا ذات الاهتمام المشترك في المنطقة. وأعرب عن امتنان وفد بلده لشعبة التدوين على تفانيها في تنفيذ برنامج المساعدة. ورأى أن الوصول إلى الإنترنت محدود في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا، ولذلك ينبغي مواصلة نشر مواد البرنامج في نسخ مطبوعة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦:٣٥.